2030...نربحو كاملين!

عن حزب التقدم والاشتراكية

تشكل القيم المشتركة أساس بناء هوية الشعوب، وتتجلى هذه الهوية بوضوح في لحظات تاريخية فارقة، تطبع مسار الأمم وتترك بصمتها في وجدانها الجماعي.

والمغرب، كغيره من الأمم العريقة، شهد محطات بارزة رسّخت في نفوس أبنائه شعوراً متجدداً بالانتماء والاعتزاز، من نضال المغاربة من أجل الاستقلال، إلى ملحمة المسيرة الخضراء، مروراً بروح التضامن التي تجلت خلال جائحة كوفيد-19 والصمود في وجه كارثة زلزال الحوز، وصولاً إلى الإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني في مونديال قطر 2022. لحظات مختلفة في سياقها، لكنها موحدة في تأثيرها، إذ عمّقت كلها الإحساس الجماعي بالفخر والهوية المغربية والتشبث بالثوابت الوطنية.

واليوم، ونحن نحظى بشرف تنظيم كأس العالم 2030، نجد أنفسنا أمام فرصة تاريخية لصناعة حدث استثنائي، ليس فقط على المستوى الرياضي، بل كرافعة حقيقية لرسم ملامح مستقبل بلادنا.

إن ما نطمح إليه لا يقتصر على النجاح في التنظيم أو تحقيق إنجاز رياضي عالمي، بل الأمر يتعلق بقدرتنا الجماعية على إحداث الظروف المواتية لتعزيز المشاركة المواطنة وإظهار أفضل ما نختزنه، على امتداد المسير نحو 2030 وما بعدها.

نريد الدخول في هذا الاستحقاق وقد تغلبنا على هفوات الماضي، ورصّدنا أوجه تقدمنا ووطدنا مكتسباتنا في مختلف المجالات وخطونا خطوات فعلية من أجل تجاوز مظاهر التأخر والهشاشة والفقر ورسخنا أسس مشروع تنموي رائد.

نريد في أفق 2030 مغرباً متحرراً من الفقر المدقع، مغربا ضامنا لكرامة كل فرد من أفراده.

نريده وطناً يوفرّ تعليماً جيداً ورعاية صحية حديثة، يعكس بحق شعار: "العقل السليم في الجسم السليم".

نطمح إلى مغرب أكثر إنصافا، تتقلص فيه الفوارق، ويعلو فيه القانون فوق الجميع دون استثناء أو تمييز.

نريده مغرباً يؤمن بالمساواة بين النساء والرجال، ويغرس في أبنائه وبناته، داخل الوطن وخارجه، قيم المواطنة والانتماء، مغرباً قويا، متقدما، عادلا، يُنصت لشبابه ويحلم معهم بمستقبل أفضل.

نطمح إلى مدن تحتضن العيش المشترك، وقرى تضمن العيش الكريم وتعزز الصلة المتجذرة مع الطبيعة.
نريد أن تكون سنة 2030 لحظة تحول حاسمة، لا تقُاس فقط بجودة الطرق والملاعب، بل بعمق الروابط التي تجمعنا.

لكن، ما أقسى أن نستفيق بعد انتهاء المونديال، وانقضاء الاحتفالات، ونشوة الانتصارات، على واقع لم يتغير، وآمال خابت.

هل من فرصة أخرى قد تمنحنا هذا الزخم الجماعي من أجل التغيير الحقيقي؟

لهذا، لا بد من تعبئة الإرادة والإمكانات، حتى نحُوِّل رؤيتنا لمغرب 2030 من حلم إلى واقع ملموس.

ترسيخ الاختيار الديمقراطي كثابت من الثوابت الدستورية هو حجر الزاوية في هذا المشروع الوطني، بما يحمله من فصل فعلي للسلط، وربط للمسؤولية بالمحاسبة، واحترام إرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع. فهو الإطار الذي يمكّن من بناء مواطنة فعلية. ومن هنا، يصبح الإصلاح الصادق والعميق للمجالات السياسية، والقضائية، والحريات، ضرورة لا تقبل التأجيل.

ولا يقل عن ذلك أهمية، الاستثمار في الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والشباب. فتحرير الطاقات يمر أولاً بتحقيق الكرامة، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وضمان تعليم وصحة عموميين بجودة عالية، وإتاحة الفرص المتكافئة في سوق الشغل.
كما أن النهوض بالمقاولة الوطنية، ومحاربة الزبونية، والرشوة، والبيروقراطية، وفصل المال عن السلطة، شروط لا غنى عنها لتشجيع روح المبادرة والابتكار في مختلف القطاعات.

كل هذا الجهد لن يكتمل إذا لم يدُرج في إطار تنمية مستدامة ومسؤولة. ولهذا، فإن تبني ثقافة بيئية جماعية أفقية بات أمراً ملحاً، حتى نتمكن من حماية ثرواتنا الطبيعية، ومواجهة المخاطر المناخية التي تهدد مستقبلنا.

إن ما نقترحه من أفكار ومبادئ يمثل قاعدة أولية لمشروعنا الوطني الحداثي الديمقراطي التقدمي، لكنه يبقى في حاجة إلى التفعيل عبر إجراءات واقعية ملموسة.
ومن هنا، يأتي هذا النص كنداء مفتوح لكل الضمائر الحية في هذا الوطن، بمختلف انتماءاتها ومواقعها، من أجل التفاعل مع هذه الرؤية وإغنائها، لاسيما من خلال المنصة الرقمية التي وُضعت لهذا الغرض.
وفي الأسابيع المقبلة، سيتجول مناضلاتنا ومناضلونا في مختلف ربوع المملكة، حاملين إلى المواطنات والمواطنين سؤالاً يستدعي الحلم ويحفز المشاركة:

" و أنت، ماذا بوسعك أن تفعله؟ وبأي مغرب تحلم في 2030؟ "